

الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على www.alanba.com.kw/Business

مرونة «المركزي» وراء قوة الدينار أمام تقلبات أسعار صرف العملات

شهد سعر صرف الدينار الكويتي استقرارا نسبيا خلال عام 2015 مقابل العملات الأجنبية الرئيسية، ويقوم بنك الكويت المركزي بتحديد سعر صرف الدينار على أساس سلة موزونة من عملات أهم الدول التي ترتبط معها الكويت بعلاقات تجارية ومالية مهمة. ويهدف هذا النظام إلى تعزيز قدرة الاقتصاد الوطني على استيعاب أثر تقلبات الحاد في أسعار صرف العملات الرئيسية بما يحققه نظام السلة الموزونة للعملات من استقرار نسبي في سعر صرف الدينار وتوفير درجة من المرونة النسبية المناسبة لامتناع أثر الضغوط التضخمية المستوردة الناجمة عن تقلبات أسعار الصرف، وهي المرونة التي يسعى البنك المركزي من خلالها لترسيخ أجواء الاستقرار النقدي والاستقرار المالي في البلاد.

البنك يصدر تقرير الاستقرار المالي الرابع مطمئنا بسلامة ومتانة النظام المصرفي الكويتي رغم تقلبات النفط

«المركزي»: القروض المتعثرة 2,4٪.. الأدنى منذ 9 سنوات

■ 205٪ نغية المخصصات إلى إجمالي الديون النقدية بنهاية ديسمبر ■ تباطؤ نمو الودائع عند 3٪ مقارنة بنمو 7,8٪ في عام 2014 ■ 68 مليار دينار إجمالي أصول القطاع المصرفي الكويتي في نهاية 2015 ■ «المركزي» رفع الفائدة إلى 2,25٪ للمحافظة على جاذبية الدينار

الخضوع بواقع ربع نقطة مئوية (من 2٪ إلى 2,25٪)، وجاء هذا القرار على أثر إعلان مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي رفع سعر الفائدة على الدولار في سعر الخصم من قبل البنك المركزي الأول منذ آخر تخفيض أجره البنك لسعر الخصم بواقع نصف نقطة مئوية في أكتوبر 2012 ليصل إلى 2٪. من رفع سعر الخصم إلى المحافظة على جانبية الدينار وتوطينه كوعاء للمخزرات المحلية اللازمة لتمويل مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني مع توفير بيئة مواتية لتعزيز النمو الاقتصادي.

وأظهرت نتائج اختبارات الضغط عن نهاية ديسمبر 2015، ولنظور أمامي لمدة سنة، قدرة عالية للبنوك الكويتية على مواجهة الصدمات في ظل سيناريوهات صعبة لاختبارات الضغط والعمل في أوضاع ضاغطة يدعمها في ذلك ما توفره قواعد الرأسمالية وأوضاع السيولة لديها من مصدات كافية لامتناع تلك الصدمات.

نسخة التقرير كاملة على الموقع الإلكتروني www.alanba.com.kw

PANERAI

LUMINOR SUBMERSIBLE 1950
3 DAYS CHRONO FLYBACK AUTOMATIC
TITANIO - 47MM
(REF. 615)

LABORATORIO DI IDEE.

الكويت - مركز الجزيرة للبيانات - +965 2 227 0216 - www.panerai.kw

مجمع الصحافة، الطابق الأرضي - +965 2 242 1946

أهم ما ورد في تقرير الاستقرار المالي

- بلغت نسبة الرفع المالي للبنوك على أساس مجمع. نسبة 9,7٪، وهي تفوق الحدود الدنيا للنسبة التي تحددها تعليمات بنك الكويت المركزي والبالغة 3٪.
- المصداقات التي تتمتع بها البنوك الكويتية تعكس مجالات رحية لمزيد من التوسع في أنشطتها. وبشكل خاص تمويل مشاريع التنمية في البلاد.
- الأصول السائلة لدى البنوك، على أساس مجمع بلغت نحو 20,3 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2015.
- بلغت كفاية رأس المال لدى البنوك الكويتية، على أساس مجمع، وفقا لمعيار بازل (3) نسبة 17,5٪ مقارنة بنسبة 16,9٪ لعام 2014.
- ساهمت التوجيهات المستمرة لبنك الكويت المركزي في تدعيم قواعد البنوك الرأسمالية وساهم في تعزيز قدرة البنوك على تمويل مشاريع التنمية.
- البنوك عمدت إلى تمويل جانب من الزيادة في محفظة القروض المحلية من خلال المصادر التمويلية الأخرى، بالإضافة إلى تخفيض جزئي في أرصدها.
- القطاع المصرفي يتمتع بقاعدة تمويل قوية ومستقرة حيث تشكل الودائع لأجل نسبة في حدود 63٪ من إجمالي الودائع.
- نمو قوي في محفظة القروض لتبلغ 33,3 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2015، مقابل نسبة نمو 6,3٪ لعام 2014.
- نمو ميزانية القطاع المصرفي بنسبة 5,7٪ بزيادة 3,2 مليارات دينار كويتي لتصل إلى 58,6 مليار دينار كويتي.
- القطاع المصرفي حافظ على قوته ومثابته في عام 2015، وواصل تحقيق معدلات أداء إيجابية.

التي تحددها تعليمات بنك الكويت المركزي وقدرها 3٪، وهي نسبة مماثلة للمعايير الدولية التي حدتها لجنة بازل للرقابة المصرفية. وجدير بالذكر أن هذا المعيار يهدف إلى تعزيز متطلبات كفاية رأس المال أخذاً بالاعتبار أن احتساب نسبة الرفع المالي لا يستند إلى حجم الأصول المرجحة بأوزان داخل المخاطر، كما هو الحال بالنسبة لتعليمات كفاية رأس المال، وإنما إلى إجمالي أصول البنك داخل وخارج الميزانية. ويعتبر هذا المعيار أحد الأدوات

التي تحسن في جودة الأصول حيث سجلت نسبة القروض غير المنتظمة، على أساس مجمع، مزيداً من الانخفاض لتصل في نهاية ديسمبر 2015 إلى 2,4٪ (1,9٪) على مستوى النشاط المحلي) وأقل من النسبة قبل الأزمة المالية العالمية البالغة 3,8٪ في عام 2007. وقد استمر هذا التحسن في جودة الأصول على مستوى النشاط المحلي للبنوك نتيجة للجهود الحثيثة لبنك الكويت المركزي والبنوك خلال الأعوام الأخيرة، بشأن تحليل وتقييم جودة محفظة القروض بشكل دقيق في ضوء تطبيق المعايير المهنية السليمة في هذا المجال. وقد انعكس هذا التحسن في الانخفاض المستمر في نسبة القروض غير المنتظمة، التي كانت قد وصلت على أساس مجمع إلى 11,5٪ في عام 2009.

تغطية المخصصات وافق التحسن في مؤشر جودة الأصول أيضاً تحسناً في نسبة تغطية المخصصات إلى إجمالي الديون النقدية غير المنتظمة والتي واصلت بدورها تحسناً، حيث ارتفعت تلك التغطية، على أساس مجمع، لتصل إلى نحو 205٪ في نهاية ديسمبر 2015. كذلك واصلت هذه النسبة تحسناً بشكل ملموس بالنسبة لمحفظة القروض على مستوى النشاط المحلي، حيث وصلت إلى 275٪ في نهاية ديسمبر 2015. ولا شك أنها معدلات تغطية مرتفعة تدعو إلى مزيد من الاطمئنان حول سلامة المؤشرات المالية لهذه البنوك، والتي هي بلا شك مؤشرات للاستقرار المالي.

كفاية رأس المال وفيما يخص معدلات كفاية رأس المال قال التقرير أن البنوك الكويتية استمرت في تحقيق معدلات كفاية رأس المال عالية وفقاً لتعليمات بازل (3)، وهو المعيار الجديد الذي طبقه بنك الكويت المركزي خلال عام 2014 في إطار حزمة إصلاحات بازل. وتظهر التقارير التي تقدمها البنوك الكويتية أنها مستوفية بشكل كامل لمتطلبات هذا المعيار وبما يفوق الحدود الدنيا للنسبة التي تحددها تعليمات بنك الكويت المركزي وقدرها 12,5٪ لعام 2015. معيار الرفع المالي وأظهرت بيانات معيار الرفع المالي قدرة عالية للبنوك الكويتية على استيفاء متطلبات هذا المعيار، وهو من ضمن المعايير الجديدة التي طبقها بنك الكويت المركزي خلال عام 2014 في إطار تطبيق معايير لجنة بازل. ففي نهاية ديسمبر 2015 بلغت نسبة الرفع المالي لهذه البنوك، على أساس مجمع، نسبة 9,7٪، وهي تفوق الحدود الدنيا للنسبة

فيه فإن هذه المؤشرات تعكس الجوانب الداعمة للاستقرار المالي في هذا المجال.

جودة الأصول

وأكد التقرير على استمرار التحسن في جودة الأصول حيث سجلت نسبة القروض غير المنتظمة، على أساس مجمع، مزيداً من الانخفاض لتصل في نهاية ديسمبر 2015 إلى 2,4٪ (1,9٪) على مستوى النشاط المحلي) وأقل من النسبة قبل الأزمة المالية العالمية البالغة 3,8٪ في عام 2007. وقد استمر هذا التحسن في جودة الأصول على مستوى النشاط المحلي للبنوك نتيجة للجهود الحثيثة لبنك الكويت المركزي والبنوك خلال الأعوام الأخيرة، بشأن تحليل وتقييم جودة محفظة القروض بشكل دقيق في ضوء تطبيق المعايير المهنية السليمة في هذا المجال. وقد انعكس هذا التحسن في الانخفاض المستمر في نسبة القروض غير المنتظمة، التي كانت قد وصلت على أساس مجمع إلى 11,5٪ في عام 2009.

تغطية المخصصات وافق التحسن في مؤشر جودة الأصول أيضاً تحسناً في نسبة تغطية المخصصات إلى إجمالي الديون النقدية غير المنتظمة والتي واصلت بدورها تحسناً، حيث ارتفعت تلك التغطية، على أساس مجمع، لتصل إلى نحو 205٪ في نهاية ديسمبر 2015. كذلك واصلت هذه النسبة تحسناً بشكل ملموس بالنسبة لمحفظة القروض على مستوى النشاط المحلي، حيث وصلت إلى 275٪ في نهاية ديسمبر 2015. ولا شك أنها معدلات تغطية مرتفعة تدعو إلى مزيد من الاطمئنان حول سلامة المؤشرات المالية لهذه البنوك، والتي هي بلا شك مؤشرات للاستقرار المالي.

كفاية رأس المال وفيما يخص معدلات كفاية رأس المال قال التقرير أن البنوك الكويتية استمرت في تحقيق معدلات كفاية رأس المال عالية وفقاً لتعليمات بازل (3)، وهو المعيار الجديد الذي طبقه بنك الكويت المركزي خلال عام 2014 في إطار حزمة إصلاحات بازل. وتظهر التقارير التي تقدمها البنوك الكويتية أنها مستوفية بشكل كامل لمتطلبات هذا المعيار وبما يفوق الحدود الدنيا للنسبة التي تحددها تعليمات بنك الكويت المركزي وقدرها 12,5٪ لعام 2015. معيار الرفع المالي وأظهرت بيانات معيار الرفع المالي قدرة عالية للبنوك الكويتية على استيفاء متطلبات هذا المعيار، وهو من ضمن المعايير الجديدة التي طبقها بنك الكويت المركزي خلال عام 2014 في إطار تطبيق معايير لجنة بازل. ففي نهاية ديسمبر 2015 بلغت نسبة الرفع المالي لهذه البنوك، على أساس مجمع، نسبة 9,7٪، وهي تفوق الحدود الدنيا للنسبة



محافظ بنك الكويت المركزي د.محمد الهاشل

سعر صرف الدينار الكويتي يسجل استقراراً أمام سلة العملات

بنمو قوي في محفظة القروض التي سجلت نسبة نمو 8,5٪ بزيادة قدرها نحو 2,6 مليار دينار كويتي، لتصل إلى 33,3 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2015، مقابل نسبة نمو 6,3٪ لعام 2014. ومع أن الزيادة في محفظة القروض قد تركزت في القروض الشخصية إلا أنها شملت أيضاً العديد من القطاعات الاقتصادية الأخرى ومنها قطاعات التجارة، والصناعة، والنقل الخام والغاز. وشهدت الودائع (على أساس مجمع) تباطؤاً في النمو، حيث سجلت نسبة نمو 3٪ في عام 2015 مقارنة بنسبة نمو 7,8٪ في عام 2014. ولذلك فقد عمدت البنوك إلى تمويل جانب من الزيادة في محفظة القروض المحلية من خلال المصادر التمويلية الأخرى، بالإضافة إلى تخفيض جزئي في أرصدها مع بنك الكويت المركزي، إلا أن هذا التخفيض لم يؤثر على مستويات السيولة لدى القطاع المصرفي المحلي. ظلت البنوك تحتفظ بأرصدة سائلة عالية الجودة وبما يفوق متطلبات الحدود الدنيا لنسب السيولة القانونية. من جانب آخر، فإن القطاع المصرفي يتمتع بقاعدة تمويل قوية ومستقرة حيث تشكل الودائع لأجل نسبة في حدود 63٪ من إجمالي الودائع، ومما لا شك

البنوك تتمتع بتغطية كاملة لتعليمات بازل 3

وأشار الهاشل إلى أنه وبالرغم من التحديات الاقتصادية الراهنة والتأجمة عن تداعيات الهبوط الحاد منذ النصف الثاني من عام 2014، إلا أن القطاع المصرفي حافظ على قوته ومثابته في عام 2015، بل إنه قد وصل تحقيق معدلات أداء إيجابية في مختلف المجالات التي تشكل المحاور الأساسية للاستقرار المالي. وتناول المحافظ بإيجاز المحاور الأساسية التي تضمنتها التقرير. وكشف التقرير أن ميزانية القطاع المصرفي (على أساس مجمع) سجلت نسبة نمو 2,6٪ لعام 2015، بزيادة قدرها 1,7 مليار دينار كويتي ليصل إجمالي قيمة الأصول إلى 68,1 مليار دينار كويتي في نهاية ديسمبر 2015، مشيراً إلى أنه بالرغم من أن هذا النمو جاء أقل من معدلات النمو التي سجلتها الميزانية المجمعة للقطاع المصرفي خلال العامين الماضيين، إلا أنه وعلى مستوى النشاط المحلي (البنوك الكويتية وفروع البنوك الأجنبية) فقد سجلت ميزانية القطاع المصرفي نسبة نمو أعلى قدرها 5,7٪ بزيادة 3,2 مليارات دينار كويتي لتصل إلى 58,6 مليار دينار كويتي. وأضاف التقرير أن الزيادة في أصول القطاع المصرفي على

تقرير الاستقرار المالي لعام 2015

نجاح السياسات التحوطية الكلية لبنك الكويت المركزي في تدعيم المصدات المالية للبنوك الكويتية التي تمثل ركائز أساسية للإستقرار المالي

91,7%	8,5%
الشرحية الأولى من قاعدة رأس المال (عالية الجودة) تشكل 91,7% وهو يعطي قدرة عالية لرأس المال على امتصاص الخسائر	محفظة القروض المحلية تواصل نمواً تصاعدياً بزيادة 2,6 مليار دينار عن عام 2014 ونسبة نمو سنوي 8,5%
9,7%	2,4%
البنوك تسجل نسبة رفع مالي 9,7% بما يفوق المتطلبات الدولية (3% الحد الأدنى)	نسبة القروض غير المنتظمة تواصل تراجعها المستويات متدنية تاريخياً لتصل إلى 2,4% على المستوى المجموع انخفاضاً من 11,5% في عام 2009
7%	275%
البنوك الكويتية تواصل تحقيق أداء صفحية بالرغم من تحديات البيئة التشغيلية (705 مليون دينار كويتي على المستوى المجموع ونسبة نمو 7%)	نغية عالية من المخصصات تقابل قروض غير المنتظمة (2,5% على المستوى المجموع 275% على المستوى المحلي)
2,25%	17,5%
بنك الكويت المركزي يرفع سعر الخصم في ديسمبر 2015 بواقع ريو نقطة مئوية إلى 2,25% للمحافظة على جانبية الدينار وتوطينه كوعاء للمخزرات المحلية وتوفير بيئة مواتية لتعزيز النمو الاقتصادي	نسبة كفاية رأس المال بازل 3 تواصل ارتفاعها إلى 17,5%

فوائض السيولة: فوائض السيولة العالية لدى البنوك تعزز قدرتها على استيفاء متطلبات معيار حزمة بازل 3

اختبارات الضغط المالي: نتائج اختبارات الضغط المالي تظهر قدرة عالية للبنوك الكويتية على مواجهة الصدمات في ضوء سيناريوهات صعبة

نظم الدفع والسيولة: تطور مستمر في نظم الدفع والتسيولة التي تشمل فوائض السيولة الأساسية المستقرة والمواعيد في قيمة المعاملات النمو في خلال وسائل الدفع الإلكترونية والنمو في القيمة الأساسية لهذه النظم

إداء إيجابي متواصل

www.cbk.gov.kw | @centralbank_kw